اشكالية البطالة و آليات التشغيل في الجزائر

د.برياطي حسين
أستاذ محاضر ب
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير
جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم
رقم الهاتف:0770545831
beriatih@yahoo.fr

مسيليتي نبيلة (طالبة دكتوراه)
مفتش رئيسي للخزينة و المحاسبة و التأمينات
أمين خزينة حاسي ماماش بلدي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير
جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم
رقم الهاتف:0771838212
dadimesnab@hotmail.fr

ملخص: لقد تكبدت الحكومات الجزائرية المتعاقبة عناء البحث عن آليات للحد من البطالة، وذلك في ظل إستراتيجية تشغيل أقل ما يقال عنها أنها طموحة، ولكن التزايد الهائل لطالبي العمل خاصة خريجي الجامعات يضع هذه البرامج والآليات مجرد حلول مؤقتة وظرفية، وفي إطار هذه الرؤية التحليلية والتقيبية لإستراتيجيات التشغيل، والمعتمدة للقضاء على طالة تبقى المعادلة الصعبة قائمة والمتمثلة في ضمان منصب عمل لكل راغب وطالب وباحث عنه.

الكلمات المفتاحية : البطالة، سياسة تشغيل، سوق عمل.
التصنيف JEL: M51,M54

Abstract
Successive Algerian governments have struggled to find mechanisms to reduce unemployment under an operational strategy that is less than ambitious, but the huge increase in job seekers, especially university graduates, places these programs and mechanisms as temporary and circumstantial solutions. Within this analytical vision For operational strategies, approved for the elimination of unemployment, the difficult equation remains, which is to ensure a job position for every applicant.
Keywords: unemployment, employment policy, labor market
Jel Classification codes: M51,M54

مقدمة

مع مطلع تسعينيات القرن الماضي، واجهت الجزائر الوجه الحقيق للبطالة المقنعة خاصة مع املاءات صندوق النقد الدولي و برنامج التصحيح الهيكلي و التحرير الاقتصادي، ما أدى إلى غلق العديد من المؤسسات العمومية و تسريح العمال. و رغم آليات التشغيل المنتهجة من طرف الحكومة لمعالجة مشكل البطالة في الجزائر إلا أن هذه الظاهرة بقيت في تفاقم مستمر. و عليه فالاشكال المطروح:

ما مدى تجاح التجربة الجزائرية في ميدان التشغيل و محاربة البطالة؟

وللإ جابة على هذه الإشكالية قمنا بتقسيم المقال إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول حول الاطار النظري للبطالة، أما المبحث الثاني فتناول الإجراءات المعتمدة لمواجهة البطالة في الجزائر و المبحث الأخير حول تحديات،معوقات وآفاق سياسة التشغيل.

I. الاطار النظري للبطالة

تعتبر البطالة من المواضيع التي استحوذت على جزء كبير من الدراسة والاهتمامات من طرف الاقتصاديين والباحثين، حيث تعمقت الأبحاث وتعددت النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة سعيا من طرف هذه الدول إلى زيادة حجم العمالة ومن ثم التخفيض من معدلات البطالة وبالتالي تعد من أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمخططين وواضعي السياسات الاقتصادية.

1. تعريف البطالة

تعرف البطالة على أنها " عدد الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون بالرغم أنهم يبحثون عن عمل بشكل جدي"[1]

"حالة وجود أشخاص راغبين في العمل وقادرين عليه وباحثين عنه ولكن لم يجدوه" [2]

و قد عرفها المكتب الدولي للعمل في الملتقى الدولي الثامن عشر له سنة 1982 حول إحصاءات العمل، والذي اعتبر الشخص الذي في سن العمل بطا لا كل من توفرت فيه ثلاث معايير أو شروط أساسية هي:[3]
المعيار الأول "بدون عمل :"ويعني انعدام تام للعمل أثناء الفترة الاستبيان فيعتبر الشخص بدون عمل إذ لم يعمل على الإطلاق خلال تلك الفترة، هذا المعيار يضمن الفصل بين حالة العمالة والبطالة، حيث لا يمكن تصنيف الشخص الذي يقوم بعمل عارض في نفس الوقت الذي يكون يبحث فيه عن عمل بأنه بطال.
المعيار الثاني "متاح للعمل :"لكي يصف الشخص كعاطل يجب أن يكون متاحًا للعمل يعني أن يكون قادراً ومستعداً للعمل إذا توفرت له الفرصة خلال فترة البحث، ويستبعد كل الأفراد الذين يبحثون عن العمل لمباشرته في فترة لاحقة) أي بعد انتهاء الاستبيان (كالطالب الذي يبحث عن العمل المؤقت بالموازاة مع

دراسته، على سبيل المثال، كذلك الأفراد غير قادرين على العمل بسب بعض المعوقات) المرض، مسؤوليات عائلية...الخ(، لأنهم من الناحية العلمية لا يكونون مستعدين له بسبب إعاقتهم التي تمنعهم على الموافقة على أي عمل يعرض عليهم مباشرة.

المعيار الثالث "يبحث عن العمل :"ينطبق على الأفراد الذين اتخذوا خطوات محددة للحصول على العمل خلال فترة معينة، وهذا للدلالة على جدية البحث مثل :التسجيل في مكاتب التشغيل نشر إعلانات البحث عن العمل، طلب مساعدة الأهل والأصدقاء....

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف البطالة على أنها مجموع الأشخاص بدون عمل و القادرين على العمل و الباحثين عنه أيضا.

2. قياس البطالة

عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية، كنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بالمجتمع (الفئة النشطة) عند نقطة زمنية معينة وذلك باستخدام الصيغة التالي:[4]

معدل البطالة = (عدد العاطلين عن العمل/الفئة النشطة)*100

تتكون ا لفئة النشطة من الأفراد الذين هم في سن العمل القادرين والراغبين فيه سواء كانوا يعملون أو لا يعملون، إذاً:

الفئة النشطة = العاملون +العاطلون

يقصد بالعاملين كل من يشتغل عملاً -بدوام كامل أو جزئي وحتى إن كان يعمل ساعة أو ساعتين باليوم - مقابل أجر عند الغير أو في مؤسسة.

أما العاطلون فهم الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه، ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم.

أما بالنسبة للأفراد الذين يستبعدون من الفئة النشطة هم[5]:

- الأفراد دون سن معينة :وهم الأفراد الذين دون السن العمل القانوني وهو 15 – 16 سنة فما دون ، وهو الأمر الذي يختلف من دولة إلى أخرى؛
- الأفراد فوق سن معينة :هي سن التقاعد أو المعاش، وهو 65 سنة فما فوق؛

الأفراد من فئات معينة :

- هي الفئات غير القادرة على العمل لأسباب مختلفة مثل المرضى والعجزة وطلبة المدارس؛
- الأفراد الذين لا يطالبون المجتمع بوظائف رغم مقدرتهم على العمل مثل ربات البيوت أو الأفراد الذين لا يبحثون عن العمل ولا يرغبون فيه وذلك باختيارهم في ظل الأجور السائدة؛

- الأفراد الذين يتوقفون عن البحث عن العمل بسب حالة اليأس التي تصيبهم نتيجة عدم توفر فرص العمل المناسبة لهم.

3. أنواع البطالة

يقسم الاقتصاديون البطالة إلى ثلاث أنواع رئيسية حسب العوامل التي ترتبط بها هي[6]:

- البطالة الدورية؛
- البطالة الاحتكاكية؛
- البطالة الهيكلية أوالبنيوية.

- **البطالة الدورية**

و تحدث هذه البطالة في فترات الكساد التي يتعرض لها الاقتصاد بين فترة و أخرى .ذلك أن الاقتصاد في كل دول العالم تقريبا يتعاقب عليه فترات من الازدهار و الكساد تعاقبا دوريا .ففي فترة الازدهار يكون معدل البطالة منخفضا و في فترة الكساد يكون هذا المعدل مرتفعا.[7] ومن بين طرق معالجتها استخدام طرق أدوات السياسة المالية و السياسة النقدية التوسعية لغرض زيادة الطلب الكلي من خلال زيادة الإنفاق الحكومي و خفض الضرائب و زيادة .معدل عرض النقود الى جانب الكفاء الضريبي.[8]

- **البطالة الاحتكاكية**

هناك بعض الناس عاطلين عن العمل لكونهم لم يتمكنوا بصورة مؤقتة من العثور على عمل يلائم كفاءاتهم. ولكن عندهم خبرات عمل تجعلهم يتوقعون الحصول على عمل بسرعة، وربما يكونوا على معرفة بأن هناك عملا معينا سيتوفر قريبا و هم منتظروه، و يطلق هذا النوع من البطالة اصطلاح" البطالة الاحتكاكية "، و السبب في ظهور هذا النوع من البطالة ، هو أن الفرد في اثناء فترة الانتقال يقوم بتسجيل نفسه في مكاتب العمل بوصفه في حالة بطالة.[9]

وتتميز البطالة الإحتكاكية بتواجدها في الإقتصاديات كافة أيا كان مستوى نموها و مهما اختلفت طبيعتها، و ذلك لان سوق العمل يتميز بطبيعته الحركية، كما أن تدفق المعلومات لا يتم بالصورة المثلى، و لان بحث العمال عن الوظائف و بحث أصحاب الأعمال عن العمال عادة ما يأخد بعض الوقت[10].

- **البطالة الهيكلية أوالبنيوية**

نسمي هذه البطالة بالهيكلية لأنها بحصول تغيير أساسي في الهيكل الصناعي، اي في البنية الصناعية و تظهر البطالة الهيكلية كنتيجة لبعض التغيرات الهيكلية في الإقتصاد الوطني كالتطور التكنولوجي فيجد العامل أن مهاراته لم تعد تتناسب مع فرص العمل المتاحة[11]، وينتج عن هذه التغيرات الهيكلية انخفاض الطلب على بعض المهن و ارتفاع الطلب على مهن أخرى ، و أصحاب المهن التي انخفض الطلب عليها يتعرضون الى هذا النوع من البطالة لأنه يصعب إعادة تأهيلهم.[12]

إضافة إلى الأنواع السابقة الذكر للبطالة، يستعمل كذلك الباحثون في مجال الاقتصاد الكلي تصنيفات أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها ونذكر أهمها:البطالة الاختيارية، البطالة السافرة، البطالة المقنعة، البطالة الموسمية وبطالة الفقر.

- **البطالة الاختيارية**

تشمل هذه البطالة الأفراد القادرين على العمل إلا أنهم لا يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة،بالرغم من وجود وظائف شاغرة لهم مثل :الأغنياء الذين يعزفون عن قبول العمل في ظل الأجور المتاحة و بعض المتسولين،وكذلك الأفراد الذين تركوا وظائف كانوا يحصلون منها على أجور عالية، غير أن هذا النوع من البطالة لا يدخل ضمن حساب قوة العمل في المجتمع[13].

- **البطالة السافرة**

تعني وجود أفراد ينتمون الى قوة العمل و لكنهم متعطلون و عاجزون عن الحصول على أية فرصة عمل برغم رغبتهم في العمل و قدرتهم عليه، و البطالة السافرة تظهر بشكل واضح في فائض العرض في سوق العمل مقارنا بالطلب عليه، خاصة و ان قطاعات الاستيعاب في سوق العمل.[14]

- **البطالة المقنعة**

و هي حالة العمالة الناقصة كمًا أو نوعًا ،فالعمالة الناقصة كما هي حالة اشتغال الفرد أسبوعيا عددا من الساعات أقل من عدد الساعات الاعتيادي كما هو الحال في موظفي عدد من الدوائر الحكومية الذين لا يقضون في العمل الفعلي أكثر من أربع ساعات يوميا، و العمالة الناقصة نوعا هي حالة اشتغال الفرد في عمل دون مستوى مؤهلاته و خبراته، كما هو حال كثير من خريجي الجامعات الذين يقبلون بأعمال متواضعة نسبيا مثل العمل على سيارات الأجرة و نحوه انتظارا لعمل أفضل[15].

- **البطالة الموسمية**

وهي مرتبطة بحالة الطقس، أو بمتغيرات موسمية في العرض، و هي صفة لبعض القطاعات الإقتصادية، وقد تختلف من دولة الى أخرى بسبب العادات و التقاليد و المناسبات، منها ما يحصل في نهاية كل عام دراسي، حيث يشكل الطلبة و خصوصا خريجي الجامعات، ضغطا على سوق العمل فينخفض العرض من الأيدي العاملة من الطلبة بعد بداية العام الدراسي[16].

- **بطالة الفقر**

هي تلك الناتجة بسبب النقص في التنمية، و الغالب في هذه البطالة أن أفرادها لا يجدون في محيطهم فرصة للعمل الدائم و المستمر، و تسود هذه البطالة في الدول القليلة النمو و التي يسودها الركود و ضعف التنمية كما ينشأ لدى أفرادها ميل الى الهجرة الخارجية و لهذا تسمي هذه الدول"دول الإرسال "و الدول الموظفة لهذه العمالة" دول الإستقبال[17]."

4. أسباب البطالة

تختلف أسباب البطالة من مجتمع الى آخر بل إنها تختلف داخل المجتمع الواحد من منطقة الى أخرى و تتنوع بين الأسباب الاقتصادية و اخرى اجتماعية و اخرى سياسية و يمكننا تقسيمها على النحو التالي[18]:

- **الأسباب الإقتصادية**

– في الدول المتقدمة

- ✓ تشير الدراسات المتعلقة بالبطالة انها بدأت تنشأ مع نشوء و نمو الصناعة و التقدم الصناعي،و قد ازدادت نسب البطالة مع ظهور الثورة العلمية و التكنولوجية؛
- ✓ البحث عن العمالة الرخيصة ذات الإنتاجية العالية و هذا تم من قبل الشركات المتعددة الجنسيات التي اتسع نطاق نشاطها حتى عم أرجاء العالم كله بحثا عن عمالة رخيصة تؤدي ذات الغرض الذي تؤديه العمالة في البلدان الأم لهذه الصناعات ،مما ادى الى تعطل الملايين من العمال في تلك البلدان و ارتفاع نسب البطالة فيها؛
- ✓ بنية الاقتصاد الرأسمالي ذاته الباحث عن الربح الكثير بأقل عمالة ممكنة مما دفع كثير من الحكومات الرأسمالية الى انتهاج سياسات انكماشية فكان طبيعيا ان يتم تحجيم الإنفاق العام الجاري الاستثماري.

– في الدول المتخلفة

- ✓ انخفاض معدلات النمو الاقتصادي الناجمة عن فشل السياسات الاقتصادية؛

- ✓ إحلال العمالة الوافدة محل العمالة المحلية؛
- ✓ فشل نظم التعليم في إخراج أجيال متعلمة قادرة على تولي الوظائف؛
- ✓ ازدياد الاعتماد على أسلوب كثافة رأس المال على حساب الأيدي العاملة؛
- ✓ تفاقم المديونية الخارجية للدول النامية و التي دفعتها الى سياسات التقشف؛
- ✓ عدم نجاح القوانين المحفزة للاستثمار في توليد فرص عمل بالقدر الكافي.

- **الأسباب الاجتماعية**

- ✓ ارتفاع معدلات نمو السكان في كثير من الدول مما يحول دون قدرة الإقتصادات الوطنية على استيعاب الخريجين الجدد سنويا في سوق العمل؛
- ✓ الثقافة الاجتماعية السائدة في كثير من الدول و التي تعيب على الفرد العمل في وظائف صعبة مما يخلق كم كبير من العاطلين عن العمل؛
- ✓ تراجع معدلات هجرة الأيدي العاملة الى الخارج مما يؤدي الى تكدسها داخل الدولة و بالتالي عجز الاقتصاد المحلي عن استيعابها.

- **الأسباب السياسية**

- ✓ تلعب الظروف و الأحداث السياسية دورها في خلق البطالة نتيجة لتوقف عجلة النشاط الإقتصادي في كثير من القطاعات ؛
- ✓ عدم العدالة في منح الوظائف لمن يستحقها حيث يتولى الوظائف غير الاكفياء و يتعطل من هم أقدر و أكفاء على تولي الوظائف؛
- ✓ استثمار الحكومات للأموال العامة في الأسواق المالية الخارجية مما يحرم البلد من مشروعات تخلق فرص عمل لابناء الوطن ؛
- ✓ تمركز العمل في قطاع معين على حساب قطاع آخر؛
- ✓ تباين التوزيع السكاني فاغلب السكان ينتمون جغرافيا الى الشمال.

5. آثار البطالة

إن للبطالة من الآثار الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي لا يمكن إهمالها فالبطالة تشكل السبب الرئيسي لمعظم الأمراض و المشكلات الاجتماعية في اي مجتمع ،كما أنها تمثل تهديدا واضحا على الاستقرار السياسي و الترابط الاجتماعي[19].

- **الآثار الاقتصادية**

✓ انخفاض الإنتاج الفعلي عن الإنتاج المحتمل ،من جراء تعطل اعداد من العاملين عن العمل و الإنتاج؛

✓ ظهور الكساد الاقتصادي للسلع الموجودة في المجتمع لان الرواج لدى اي مجتمع مرتبط بأن هناك انتاجا لدى أفراده،و الإنتاج مرتبط بالعمل؛

✓ تكلفة إعالة العاطلين و تختلف هذه التكلفة باختلاف البلدان و اختلاف الإعانات المقدمة للعاطلين عن العمل؛

✓ خسارة الإنفاق على التعليم حيث ان التعليم الذي انفق على الأشخاص العاطلين عن العمل يصبح انفاقا غير مجدي اثناء فترة التعطل عن العمل؛

✓ انخفاض حجم الإيرادات للدولة من جراء انخفاض حجم الضرائب على الدخول الناجم عن البطالة.

- **الآثار الإجتماعية**

فالبطالة قد تقود بعض الأشخاص للقيام بأعمال غير شرعية لإعالة أنفسهم و أسرهم فوقت البطالة نفسه ربما يقود بعض الأشخاص لإرتكاب الجرائم[20].

✓ البطالة تؤدي الى نشوء إحباط نفسي سيئ لدى العاطل و تخلق لديه جو نفسيا مضطربا؛[21]

✓ التخلف الإجتماعي نتيجة عدم القدرة على اشباع الحاجات الأسرية للقوة المتعطلة عن العمل و المتمثلة في الرعاية الصحية و التعليم و الإطعام و الإيواء؛[22]

✓ تأخير سن الزواج الى ما بعد الثلاثين حيث لا يمتلك الشباب عوامل توفير السكن و غير ذلك مما يترك آثار سيئة على الاناث و الذكور.[23]

- **الآثار السياسية**

تؤدي تداعيات البطالة نتيجة الى تأثير الوضع السياسي و الأمني العام الى تداعيات خطيرة و منها ما يتعلق بمبدأ الشفافية حيث ان انتشار البطالة يؤدي الى اختفاء مفهوم الشفافية و النزاهة[24].

✓ البطالة من الممكن ان تؤدي الى التطرف و الارهاب ؛

✓ تؤدي بالشخص العاطل الى ارتكاب جريمة التجسس ضد بلده لحساب دولة العدو؛

✓ تؤدي البطالة الى الهجرة الخارجية للبحث عن عمل[25] ؛

✓ ضعف الوحدة الوطنية و ضعف الشعور الوطني و الانتماء و اللامبالاة؛

✓ اضطراب الأوضاع مما قد يعصف بالاستقرار السياسي للدولة و تغيير الحكومات فيها.[26]

II. الإجراءات المعتمدة لمواجهة البطالة في الجزائر

لقد عانت الجزائر نتيجة السياسات الداخلية و التغيرات العالمية من ضغوطات كبيرة منذ نهاية التسعينات متمثلة في مجموعة من الاختلالات الداخلية كالمديونية و خارجية تدهور أسعار المواد الأولية، و بغية معالجة هذه المشاكل برزت الحاجة الماسة الى برامج(سياسات)تصحيحيه، لكن لم يسلم تطبيق هذه الاصلاحات من الآثار السلبية التي أدت الى تفاقم مشكلة البطالة لهذا سنحاول في هذا المبحث التعرف على أهم الاصلاحات الاقتصادية التي اتخذتها الجزائر و لو بشكل مختصر حتى يتسنى لنا معرفة أثر تلك الاصلاحات على مستوى التشغيل.[27]

- **تجربة الجزائر في ترقية سياسة التشغيل خلال الفترة 1990 – 2014**

مرّ الاقتصاد الجزائري بمرحلتين مهمتين خلال هذه الفترة،بدأت المرحلة الأولى مطلع التسعينات حيث صاحبها ارتفاع كبير لمعدلات البطالة بسبب انخفاض سعر البترول،وتليها المرحلة الثانية و التي عرفت انتهاج الحكومة سياسة تنموية توسعية من خلال برامج الانعاش الاقتصادي و دعم النمو و توطيد النمو.[28]

- **سياسة الاصلاحات الاقتصادية في الفترة 1990 - 2000**

رغم الاصلاحات الاقتصادية المتعددة في نهاية الثمانينات إلا أن استفحال الأزمة أثرت سلبا على الأوضاع الداخلية في انخفاض أسعار المواد الخام المصدرة ، و تضخم الديون و شح مصادر التمويل الخارجي، هذه الوضعية جعلت الجزائر غير قادرة على تمويل الاستثمارات الجديدة و استيراد التجهيزات و المواد الأولية مما أدى الى تراجع معدلات النمو و تسجيل معدل عالي من البطالة ، حيث بات من الضروري الشروع في انتهاج سياسة اقتصادية أكثر نجاعة و أكثر اِنفتاحا على الاقتصاد العالمي، وذلك بتطبيق برامج استعجاليه ، فكان ذلك بتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي.[29]

- **برنامج التعديل الهيكلي**

التعديل الهيكلي في محتواه الواسع يعني ضرورة تصحيح الاختلالات المالية و النقدية الخارجية و الداخلية، التي تسبب عموما مديونية خارجية عالية، أي عجز في ميزان المدفوعات الجارية، و في ميزانية الدولة[30].

لقد عرف قطاع الشغل في الجزائر أزمة حادة خلال تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، بسبب الشروط المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي التي تمحورت أغلبيتها على:

- مواصلة تصحيح الاختلالات الهيكلية للوصول الى الاستقرار الكلي بهدف إعادة بعث النمو؛
- التركيز على مصادر النمو و تحرير الاقتصاد.

وهذا ما كان له بالغ الأثر على معدل البطالة فقد عرفت تزايد مستمرا خلال سنوات البرنامج بسبب عمليات تسريح الجماعي للعمال نظرا لإجراءات إعادة الهيكلة الصناعية من جهة و انتهاج لنهج الخوصصة الذي كان له دور كبير في تفاقم ظاهرة البطالة.[31]

– آثار البرنامج على الاقتصاد الوطني

- ✓ "قدر عدد المؤسسات التي لم تدرج ضمن الاستقلالية المالية 1323 مؤسسة تشغل 220000 عامل،و التي أحيلت الى الخوصصة بمعدل 2.5 %سنويا؛
- ✓ تم التنازل عن 1000 مؤسسة لفائدة العمال، و الذين يقارب عددهم 20000 من مجموع 50000 عامل؛
- ✓ عدد العمال المسرحين قد تجاوز 500 الف خلال الفترة 94-97 و خوصصة حوالي633 مؤسسة محلية و 268 عمومية و 85 مؤسسة خاصة؛
- ✓ إن خمسي طالبي العمل من فئة النساء حيث مست البطالة 47800 امرأة سنة 1996 م بعدما كان عدد البطالين 125000 سنة 1992 من نفس الفئة؛
- ✓ زيادة العمل المؤقت عن العمل الدائم و هذا ما أثر على السياسة العامة الاقتصادية."[32]

– قطاع الشغل في الفترة 1993-2000

لقد عرف قطاع الشغل تخصيصات مالية ضمن الميزانية العامة،لكن هذه التخصيصات لم تسلم هي الأخرى من التقليص جراء تطبيق برنامج التعديل الهيكلي و سياسة التقشف المنتهجة في ذلك الفترة مما أثر على خلق مناصب الشغل و الجدول التالي يوضح ذلك :[33]

جدول رقم :01 نصيب قطاع الشغل من الميزانية العامة

السنوات	نسبة النفقات العامة من PIB	مجموع التحويلات لقطاع التشغيل(مليار دج)	نسبة تحويلات التشغيل لمجموع التحويلات	المعدل السنوي لنمو التشغيل
1993	32.8	2000	2.12	-
1994	31	2200	1.96	10
1995	29.4	2550	2.09	15.9
1996	28.2	2500	1.69	2
1997	30.4	3000	1.82	20

1998	31.2	3800	1.77	26.66
1999	29.9	6250	2.64	64.47
2000	28.9	7900	3.15	26.4

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات

يبين الجدول أعلاه تدني نسبة الانفاق العام بالنسبة لـ PIB، حيث انخفضت نسبة النفقات العامة من 32.8% سنة 1993 إلى 31% سنة 1994، حيث كان تقليص النفقات العامة ضمن برنامج الاصلاح الاقتصادي، كذلك نلاحظ قلة في تحويلات مخصصة للتشغيل حيث سجل سنة 1993 (2000 مليار دج) و (3000 مليار دج) سنة 1997، حيث كانت هذه الزيادات جد بطيئة مما أثر على خلق مناصب الشغل و زيادة معدل البطالة، رغم ارتفاع هذه المخصصات الى 6250 مليار دج سنة 1999، و 7900 مليار دج سنة 2000، إلا أن معدل البطالة واصل الارتفاع الى 29.29% سنة 1999، و 29.80% سنة 2000، وكان السبب عدم تعافي الاقتصاد الوطني من مخلفات برنامج التعديل الهيكلي.

و الجدول التالي يوضح تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2000.

جدول رقم : 02 معدل البطالة في الجزائر 1990-2000 (المرحلة الأولى)

السنوات	النسبة
1990	%19.70
1991	%21.20
1992	%23.80
1993	%23.15
1994	%24.36
1995	%28.10
1996	%27.99
1997	%26.41
1998	%28.02
1999	%29.29
2000	%29.80

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات

نلاحظ من خلال الجدول أن معدلات البطالة شهدت تطور سريع خلال السنوات 1990-2000 و هي الفترة محل الدراسة ، و التي تميزت باتباع الجزائر برامج الاصلاح الاقتصادي المدعومة من طرف صندوق النقد

الدولي،و التي اهتمت فقط بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية مصحوب بتطهير مالي لهذه الأخيرة غير انها لم تمس التشغيل ،الامر الذي أدى الى تقهقر الحالة العامة للتشغيل نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات العمومية و الخاصة،أمام هذا الواقع المأساوي و في ظل تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية بادرت الحكومة بتنفيذ سياسة الانعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج توطيد النمو.

- **برامج الاستثمارات العامة و واقع التشغيل في الفترة 2001-2014**
- **برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004**

هو برنامج مهم و ضخم رصدت له إمكانيات مالية معتبرة تقدر بـ 525 مليار دج أي 7.7 مليار دولار[34]، ،موزعة على أربعة سنوات، يكتسي هذا البرنامج أهمية بالغة من الناحيتين الاقتصادية و الاجتماعية، بغية تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى و تهيئة الأرضية المناسبة للمنافسة الشديدة، لمباشرة شراكتها مع الاتحاد الأوروبي و انضمامها الى المنظمة العالمية للتجارة هذا من جهة، و القضاء على الفقر ة التخفيف من حدة البطالة من جهة أخرى.وكان البرنامج يهدف الى ثلاثة محاور أساسية[35]:

- ✓ الحد من الفقر و تحسين مستوى المعيشة؛
- ✓ تحديث البنية الأساسية للاقتصاد الوطني وبالتالي توفير الشروط المناسبة لجلب الاستثمار الاجنبي؛
- ✓ توفير المزيد من مناصب الشغل للتخفيف من ظاهرة البطالة التي بلغت مستويات حرجة.

- **البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009**

أعلنت رئاسة الحكومة بتاريخ 7 أفريل 2005 عن برنامج تكميلي خماسي ضخم يمتد على مدار خمسة سنوات 2005-2009، و هو مشروع يهدف الى تدعيم النمو،رصد له 4200 مليار دج،[36] جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج و المشاريع التي سبق اقرارها و تنفيذها في إطار مخطط دعم الانعاش الاقتصادي، و ذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري و الذي بلغ سنة 2004 حدود 38.5 دولار، مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف الى ما يقارب 43.1 مليار دج في السنة ذاتها.[37] كانت أهداف هذا البرنامج ترمي إلى تدعيم النمو و تحقيق التنمية.

- **برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2010-2014**

جاء برنامج توطيد النمو الإقتصادي في إطار مواصلة المشاريع التي سبق إقرارها و تنفيذها في البرنامجين السابقين، حيث خصصت الجزائر لهذا البرنامج غلافا ماليالم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه

حتى الآن و المقدر بحوالي 286 مليار دولار و الذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات لدعم التنمية الإقتصادية و الإجتماعية ، لقد استهدفت الجزائر من خلال هذا البرنامج تحقيق ما يلي[38]:

- ✓ استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية و الطرق و المياه؛
- ✓ إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج.

الجدول التالي يوضح بعض المؤشرات الخاصة بالتشغيل بالنسب المئوية خلال الفترة 2013-2015

جدول رقم 03 بعض المؤشرات بالنسب للفترة سبتمبر2013-سبتمبر 2015

	سبتمبر 2013	أبريل 2014	سبتمبر 2014	سبتمبر 2015
نسبة النشاط	**43.2**	**41.5**	**40.7**	**41.8**
نسبة التشغيل	**28.0**	**27.1**	**26.0**	**26.4**
نسبة الشغل	**39.0**	**37.5**	**36.4**	**37.1**
نسبة البطالة	**9.8**	**9.8**	**10.6**	**11.6**

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة السكان النشيطين إلى السكان البالغين سن العمل تراوحت بين 43.2% إلى 41.8%، في حين أن نسبة السكان المشتغلون إلى اجمالي السكان كانت 28% في سبتمبر 2013 ثم انخفضت إلى 26.4% في سبتمبر 2015، أما فيما يخص نسبة السكان المشتغلون إلى السكان البالغين 15 سنة فأكثر فقد تراوحت بين 39% و 37.1% و أخيرا نسبة السكان البطالون إلى السكان النشيطون التي سجلت نسبة 9.8% في سبتمبر 2013 و أبريل 2014 على التوالي ثم ارتفعت في سبتمبر 2014 إلى 10.6% و في سبتمبر 2015 سجلت نسبة 11.6%. هذا راجع لسياسة التقشف المنتهجة من طرف الدولة بسبب تراجع أسعار النفط.

- **أجهزة و برامج التشغيل المنتهجة بهدف القضاء على البطالة**

إن ارتفاع معدلات البطالة منذ منتصف التسعينات أدى بالدولة الى التدخل عن طريق انشاء هيئات لدعم التشغيل هذه الهيئات تتمثل في الآتي[39]:

- جهاز للإدماج المهني للشباب؛
- صندوق دعم تشغيل الشباب (FAEJ)؛
- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)؛
- وكالة التنمية الاجتماعية (ADS)؛
- الوظائف المأجورة بمبادرة محلية؛

- الأشغال ذات المنفعة العامة و ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة؛
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)؛
- عقود ما قبل التشغيل (CPE)؛
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)؛
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)؛
- الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)؛
- تجربة صندوق الزكاة.

III. تحديات،معوقات وآفاق سياسة التشغيل

إن السياسة الوطنية المنتهجة في مجال التشغيل ركزت على أهداف كثيرة سياسة و إقتصادية و إجتماعية و ذلك بقصد جعل تلك أكثر واقعية و قبولا في الوسط الإجتماعي و الإقتصادي الجزائري و مع ذلك فان تلك السياسة واجهت تحديات و صعوبات قللت من فعاليتها،لذا سنتطرق في هذا المبحث الى أهم هذه التحديات و كذا تحديد الآفاق المستقبلية لسياسة التشغيل قصد الحد من زيادة البطالة[40].

1. تحديات و معوقات سياسة التشغيل

إن حجم المعوقات و التحديات التي تواجهها سياسات التشغيل في الجزائر،لاسيما في مجال تشغيل الشباب، كبيرة و معقدة باعتبار أن الجزائر من المجتمعات التي تشكل فيها شريحة الشباب أكثر من ثلثي المجتمع و يمكننا حصر التحديات في النقاط التالية[41]:

- ✓ عجز في اليد العاملة المؤهلة، و عدم توافق قوى العرض مع قوى الطلب؛
- ✓ عدم التوافق بين مخرجات التكوين و احتياجات التشغيل ؛
- ✓ وجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل؛
- ✓ عدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل؛
- ✓ انعدام المرونة في المحيط الإداري و المالي و الذي يشكل عائقا امام الاستثمار؛
- ✓ ضعف قدرة المؤسسات على التكيف مع المستجدات و صعوبة الحصول على القروض البنكية؛
- ✓ ترجيح النشاط التجاري(الذي لا يُنشئ مناصب شغل كثيرة)على حساب الاستثمار المنتج المولد لمناصب الشغل؛
- ✓ ضعف روح المبادرة المقاولاتية، لاسيما عند الشباب و ضعف العامل الاجتماعي الثقافي الذي يدفع الى تفضيل العمل المأجور؛
- ✓ عدم التحكم في الآليات القانونية التي تت ولى تنظيم سوق العمل.

2. آفاق سياسة التشغيل في الجزائر

من خلال تتبعنا للجهود المبذولة من طرف الدولة في مجال محاربة البطالة،و من أجل إعطاء المزيد من الفاعلية في وضع و تجسيد سياسات و برامج تشغيل الشباب خاصة، فإننا نرى ضرورة[42]:

- ✓ تسهيل الإجراءات الإدارية و التمويلية أمام الشباب بهدف خلق مؤسسات صغيرة و متوسطة؛
- ✓ تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لدوره الكبير في خلق مناصب الشغل؛
- ✓ إشراك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتخصصة في مجال المقاولة،و جعلها مرتبطة بالمؤسسات الصناعية الكبرى؛
- ✓ تفعيل دور الدولة في الرقابة على القطاع الاقتصادي الموازي ؛
- ✓ إعادة عجلة الاستثمار العمومي المنتج، و دور الدولة الاقتصادي سواء من خلال المشاريع ذات المنفعة العامة أو بالشراكة مع القطاع الخاص الوطني؛
- ✓ إنشاء بنك معلومات يتوفر على كافة الوسائل البشرية و التكنولوجية التي تسمح بتقديم التوجيه و الاستشارة الفعالة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- ✓ تشجيع البنوك على التعامل بجدية و مسؤولية في مجال القروض و المساعدات و التسهيلات المالية؛
- ✓ السهر على تطبيق التدابير القانونية و التنظيمية المتعلقة بتنفيد سياسات التشغيل؛
- ✓ الإستمرارية في تطبيق السياسات الحالية المرسومة و عدم تغييرها قبل تقييم مدى نجاعتها من عدمه.

خاتمة

إن مشكلة التشغيل هي مشكلة قديمة حديثة تتداخل أبعادها الإجتماعية و الإقتصادية، كما تتداخل الأبعاد الزمنية لحلها، ومن تم فانه لابد من النظرة المتكاملة و ليست الجزئية لهذه القضية للوصول الى حل متوازن، و لنجاح سياسات التشغيل لابد من مساهمة كل الأطراف المعنية بذلك و كذلك التنسيق بين كل القطاعات و الهياكل، و تدعيم و تحفيز الاستثمار المولد لمناصب الشغل، و العمل على عصرنة قطاع التشغيل و ربطه بسوق العمل.

إن الجزائر ورغم معاناتها في ظل مرحلة التسعينات بدءا بالتعديل الهيكلي، و تردي الوضع الامني، و تفاقم معدلات البطالة خلال هاته الفترة و تأثيراتها الوخيمة على واقع المجتمع الجزائري، إلا أنها قادرة على تجاوز المشكلة بمواردها البشرية و المالية عن طريق النظرة الثاقبة لأسباب المشكلة و التسيير الجيد لها.

المراجع والهوامش:

[1] عبد الرحمان يسرى أحمد، " النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2004 ص 205.

[2] مدحت القريشي، " اقتصاديات العمل"، دار وائل ل لنشر، الأردن، الطبعة الأولى،2007، ص183

[3] Muller. J et autres, " Manuel et applications : économie", Dunod, Paris, 4 eme édition, 2004, p 71.

[4] Gregory. N. M, " Macroéconomie ", De Boeck, Paris, 3 eme édition, 2006, p 42.

[5] سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة-دراسة قياسية تحليلية- **حالة الجزائر- مذكرة** مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة **الماجستير في علوم التسيير تخصص** :تقنيات كمية، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر، 2009-2010، ص 5.

[6] سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة-دراسة قياسية تحليلية- **حالة الجزائر- مرجع سبق ذكره، ص ص 8 ،11.**

[7] أحمد الأشقر، **الإقتصاد الكلي**، الطبعة الاولى،الدار الدولية العلمية للنشر و التوزيع و دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2002 ،عمان،ص 301.

[8] مدحت القريشي،**اقتصاديات العمل**،الطبعة الاولى،دار وائل للنشر و التوزيع، 2007 ،عمان،ص 193.

[9] ابراهيم طلعت ،**البطالة و الجريمة** ، دار الكتاب الحديث، 2009 ، الجزائر،ص 119-120.

[10] **نعمة** الله نجيب ابراهيم،**نظرية اقتصاد العمل**،الدار الجمعية للطباعة و النشر، 1997 ،مصر،ص 167-168.

[11] البشير عبد الكريم،**تصنيفات البطالة و محاولة قياس الهيكلية و المحبطة منها خلال عقد التسعينات**،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، الجزائر، 2004 ،ص 152.

[12] أحمد الأشقر، **الإقتصاد الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 301.

[13]علي عبد الوهاب نجا،**مشكلة البطالة و أثر برنامج الإصلاح الإقتصادي عليها،دراسة تحليلية تطبيقية**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2005 ، مصر ،ص 30.

[14] أسامة السيد عبد السميع،**مشكلة البطالة في المجتمعات العربية و الإسلامية**، طبعة أولى،دار الفكر الجامعي، 2008 ،مصر،ص 15.

[15] أحمد الأشقر، **الإقتصاد الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 302.

[16] يونس سالم عبد الغني الطراونة، **التحليل الإحصائي للتباين الإقليمي في مستويات البطالة و معدلاتها في الاردن**،دار كنوز المعرفة العلمية، 2009 ،عمان،ص 59.

[17] البشير عبد الكريم،**تصنيفات البطالة و محاولة قياس الهيكلية و المحبطة منها خلال عقد التسعينات**،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، الجزائر، 2004 ،ص 147.

[18] سايح حنان و بوعناني فاطمة الزهراء، سياسة التشغيل في الجزائر، مذكرة التخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية، تخصص :تسيير الموارد البشرية، 2013-2014، جامعة أبو بكر بلقا يد* تلمسان*، ض 40-42.

[19] زكريا سعد الدين الاسدي،**البطالة و آثارها الاجتماعية و الاقتصادية-اسس المواجهة**-،دار الكتاب الحديث، 2009 ،الجزائر،ص 39-40.

[20] ابراهيم طلعت ،**البطالة و الجريمة** ، دار الكتاب الحديث، 5009 ، الجزائر،ص 143.

[21] أسامة السيد عبد السميع، **مرجع سبق ذكره** ، ص 47.

[22] غرزي سليمة،**دراسة قياسية لمشكل البطالة في الجزائر**،مذكرة ماجستير،جامعة ابو بكر بلقايد،تلمسان، 2008 ،ص 32.

[23] سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة-دراسة قياسية تحليلية- **حالة الجزائر- مرجع سبق ذكره، ص 14.**

[24] خبابة عبد الله-خبابة صهيب،**الاستراتيجية التوفيقية بين التنمية المستدامة و البطالة** ،ملتقى دولي:استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و التنمية المستدامة،المسيلة،12

13نوفمبر،ص 7.

[25] أسامة السيد عبد السميع، **مرجع سبق ذكره** ، ص 56.

[26] سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة-دراسة قياسية تحليلية- **حالة الجزائر- مرجع سبق ذكره، ص**15.

[27] سايح حنان و بوعناني فاطمة الزهراء، سياسة التشغيل في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[28] سايح حنان و بوعناني فاطمة الزهراء، سياسة التشغيل في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[29] مدني بن شهرة،**الإصلاح الإقتصادي و سياسة التشغيل(التجربةالجزائرية)**،طبعة اولى،دار الحامد للنشر و التوزيع، 2008 ،عمان،ص 147-175.

[30] أحمد شفير،**الاصلاحات الاقتصادية و آثارها على البطالة و التشغيل-حالة الجزائر**-،مذكرة ماجستير،جامعة الجزائر، 2001 ،ص 128.

[31] بن عزة محمد– شليل عبد اللطيف،**دور السياسات العمومية في ترقية قطاع الشغل و القضاء على البطالة في الجزائر**،ملتقى دولي:استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و

تحقيق التنمية المستدامة،المسيلة، 15 و 16 نوفمبر، ص 2.

[32] سايح حنان و بوعناني فاطمة الزهراء، سياسة التشغيل في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[33] بن عزة محمد– شليل عبد اللطيف،**دور السياسات العمومية في ترقية قطاع الشغل و القضاء على البطالة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 6.**

[34] **التقدم في مجال التنمية**،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد الاول،الجزائر المغرب تونس،السداسي الثاني 2004 ،ص 263-271.

[35] غرزي سليمة،**دراسة قياسية لمشكل البطالة في الجزائر، مرجع سبق ذكره** ،ص 127.

[36] منصوري الزين،**تداعيات سياسات الاصلاح الاقتصادي على مستوى الفقر-حالة الجوائر**-،عنوان الملتقى مجهولة،جامعة سعد دحلب،البليدة، 2006 ،ص 10.

[37] بودخدخ كريم،**أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي**،مذكرة ماجستير،جامعة دالي ابراهيم،الجزائر، 2009 ،ص 202-203.

[38] عثماني و بوحصان،**دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر**،مؤتمر بعنوان تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتهاعلى التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، سطيف، 11-12 مارس 2013، ص 9-10.

[39] سايح حنان و بوعناني فاطمة الزهراء، سياسة التشغيل في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 62-64.

[40] سايح حنان و بوعناني فاطمة الزهراء، سياسة التشغيل في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 64.

[41] سرير عبد الله رابح،**سياسة التشغيل في الجزائر و معضلة البطالة**،ملتقى سياسة التشغيل و دورها في تنمية الموارد البشرية،جامعة محمد خيضر،بسكرة،يومي 13-14 أفريل 2011، ص 13.

[42] حنان و بوعناني فاطمة الزهراء، سياسة التشغيل في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص65.